

مذكرة جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسمائهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
محمد الزرعى	صلح عمان	١٩٧١/١١/١٨	٨ صباحاً	السرقه
جلود جباره جبر عويمه	"	١٩٧١/١١/١٧	"	مخالفة تنظيم المدن والقرى
طه يوسف حسين	"	١٩٧١/١١/٢٧	"	السرقه
محمود عبد المظلي الجعبري	"	"	"	استيلاء على عقار بدون رضا
ابراهيم حنا تادروس	"	١٩٧١/١٠/٢١	"	اعطاء شيك بدون رصيد
اسماعيل محمد صايل	"	١٩٧١/١٠/٣١	"	انتحال صفة رسمية
هارون عثمان بكر	"	١٩٧١/١١/١٧	"	الحراج
طراد راكان المرشد	"	١٩٧١/١١/٩	"	امساعه الاثنيان
سميح خمندان عبد الله مطاوع	"	١٩٧١/١٠/٣٠	"	سرقة



الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٣ رمضان سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١ تشرين ثاني سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٣٣٠

الفهرس

صفحة				
١٧٢٠	نظام العلاقات الفنية لموظفي وزارة التربية والتعليم	١٩٧١	رقم (٩٨) لسنة	
١٧٢٢	نظام معدل لنظام موظفي مجلس الاعمار	١٩٧١	رقم (٩٩) لسنة	
١٧٢٤	نظام العلاوة للمعلم المنفرد	١٩٧١	رقم (١٠٠) لسنة	
١٧٢٥	قرارات رقم (١٢ و ١٣ و ١٤) لسنة ١٩٧١ صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين			

في المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادتين ١١٤ و ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩

أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩٨) لسنة ١٩٧١

نظام المعاولات الفنية لموظفي وزارة التربية والتعليم

صادر بموجب المادتين (١١٤ و ١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام المعاولات الفنية لموظفي وزارة التربية والتعليم لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة	وزارة التربية والتعليم
الوزير	وزير التربية والتعليم
الوكيل	وكيل وزارة التربية والتعليم
الجنة	لجنة التربية والتعليم في الوزارة

الموظف الجامعي الموظف الذي يحمل الشهادة الجامعة الاولى فما فوق .

المادة ٣ - يمنح الموظف الجامعي في الوزارة علاوة قدرها (٣٠٪) من راتبه الاساسي كحد اعلى اذا كان مخصصه في الفيزياء او الاحياء او الكيمياء او العلوم او الرياضيات او اللغة الانجليزية .

المادة ٤ - يجري تحديد نسبة العلاوة المبنية في المادة (٣) من هذا النظام او حجبها او ايقافها بقرار من الوزير بناء على تنسيب اللجنة في ضوء كفاءة ونتاج اي موظف من يشملهم هذا النظام .

المادة ٥ - لا يجوز الجمع بين هذه العلاوة الفنية واية علاوة اخرى باستثناء المعاولات العائلية وعلاوة غلاء المعيشة الاضافية ، وفي حالة الموظف الذي يتقاضى علاوة اخرى بمنح علاوة واحدة ايها اعلى .

المادة ٦ - يسلط على تطبيق هذا النظام المستشارون والمحققون الثانويون .

المادة ٧ - تنظر لجنة مؤلفة من رئيس ديوان الموظفين ووكيل الوزارة ومدير دائرة الموازنة العامة وقضاي تشريع من وزارة العدلية في اية قضية تنشأ من تطبيق هذا النظام وتكون قراراتها بالاكثورية المطلقة .

المادة ٨ - يجوز عند الضرورة تعديل نسبة العلاوة الواردة في المادة (٣) من هذا النظام بقرار من مجلس الوزراء .

١٩٧١/١٠/٩

المحسن بن طهول

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير الدفاع بالوكالة مازن العجلوني	وزير العدلية فواز الروسان	وزير دولة ووزير الخارجية بالوكالة اميل الغوري	رئيس الوزراء بالوكالة وزير المالية احمد اللوزي
وزير الاقتصاد الوطني	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار عدنان ابو عوده	وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية ووزير الانشاء والتعمير بالوكالة بعتوب ابو غوش	
وزير التربية والتعليم والاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية اسحق الفرحان	وزير الصحة محمد البشير	وزير الداخلية ابراهيم الحباشنة	وزير المواصلات محمد خلف
وزير الثقافة اليس المعشر	وزير الاشغال العامة ووزير الزراعة بالوكالة محمد الفرحان	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصطفى دودين	

هذا من اصل

في الحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادتين (٣١ و ١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٠/٩

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام موظفي مجلس الاعمار

صادر بمقتضى احكام المادة (١٢٠) من الدستور وقانون مجلس الاعمار رقم (١٥) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام موظفي مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٢٦) من النظام الاصلي باضافة اربع فقرات جديدة اليها تحت الارقام (د، هـ، و، ز) :

د - كذلك لا تسري احكام هذا النظام على الموظفين المصنفين في مجلس الاعمار الذين يوافقون على الخضوع لاحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع يحل محله وفقاً لترتيب المبين ادناه :

١ - يقرر ديوان الموظفين الدرجة المصنفة المستحقة للموظفين المصنفين كما يلي :

أ - الموظف الذي تم تعيينه قبل ١٩٥٧/١٢/٣١ تعتبر الدرجة التي اشغلها في المجلس خلال سنة ١٩٥٧ كحق مكتسب له ويعمل على اساسه لهذه الغاية وتعتبر الدرجة وكأنها تمت بموجب احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به ويمنح الموظف درجة واحدة عن كل اربع سنوات خدمة اعتباراً من سنة ١٩٥٧ .

ب - الموظف الذي تم تعيينه اعتباراً من ١٩٥٨/١/١ تحدد درجته وفقاً لاحكام نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع آخر يحل محله بعد الاختار بعين الاعتبار المؤهل العلمي لغايات التعيين ويمنح درجة واحدة عن كل اربع سنوات خدمة من تاريخ تعيينه .

٢ - يقرر مجلس الوزراء بناء على تنسيب ديوان الموظفين الدرجة التي يستحقها الموظفون الذين لهم خدمات سابقة في القوات المسلحة الاردنية .

١ - على اي موظف من الذين تشملهم احكام البندين السابقين التقدم بطلب عطي الى نائب رئيس مجلس الاعمار بطلب فيه اخضاعه لاحكام نظام الخدمة المدنية على ان يتم ذلك خلال مدة شهرين من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ولا ينظر في اي طلب يرد بعد ذلك .

و - يمارس نائب رئيس مجلس الاعمار صلاحيات الوزير والامين العام صلاحيات وكيل الوزارة لاغراض نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ او اي تشريع يحل محله .

ز - تجري جميع التعيينات الجديدة بمقتضى احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به او اي تشريع يحل محله اعتباراً من تاريخ نفاذ احكام هذا النظام .

التعيينات

١٩٧١/١٠/٩

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير دولة وزير رئيس الوزراء بالوكالة
وزير الدفاع بالوكالة المديرية الخارجية بالوكالة وزير المالية
مارن العجلوني فواز الروسان اميل الغوري احمد الوزني

وزير الاقتصاد الوطني وزير الثقافة والاعلام وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية
عمر التابلسي عدلان ابو عوده وزير الانشاء والتعمير بالوكالة
يحيى ابو غوش

وزير التربية والتعليم والاوقاف وزير الصحة وزير المواصلات
اشحاق الفرحان محمد البشير ابراهيم الحباشنة محمد حلف

وزير التقدير وزير الاشغال العامة وزير الزراعة بالوكالة
اليس المعشر محمد الفرحان مصطفى دودين

هذا من الأصل

نحو السيد الملك محمد السادس ملك المغرب

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٦/١٠/٧١.

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٠) لسنة ١٩٧١

نظام العلاوة للمعلم المنفرد

صادر بموجب المادة (١٢٠) من الدستور

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام العلاوة للمعلم المنفرد) ويعمل به من تاريخ ١١/١١/١٩٧١ .

المادة ٢ - يكون للكلية والهيئات التالية المعاني المخصصة لها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

الوزارة وزارة التربية والتعليم

الوزير وزير التربية والتعليم

الوكيل وكيل الوزارة

المادة ٣ - يمنح المعلم المنفرد الذي يعمل في مدرسة تابعة لوزارة علاوة شهرية اقصاها (٥) ذناير خلال اشهر السنة الدراسية الفعلية ويشترط في ذلك اقامة المعلم في القرية التي يدرس فيها .

المادة ٤ - يجري منح ومنع وايضا وتحديد العلاوة المبينة في هذا النظام من وقت لآخر من قبل الوزير بناء على تنسيق الوكيل في ضوء كفاءة وانتاج اي فرد ممن يشمله هذا النظام .

١٩٧١/١٠/١٦

أخبر بطلال

وزير العدل	وزير الدولة	وزير الخارجية	وزير المالية	رئيس الوزراء
فواز الروسان	اميل الغوري	عبد الله صلاح	احمد اللوزي	وصفي التل

وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير دولي
والسياحة والآثار	وزير الانشاء والتعمير بالوكالة	لشؤون رئاسة الوزراء
عدنان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	مازن العجلوني

وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبد الله	عمر النابلسي

وزير النقل	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون	وزير التربية والتعليم والاعمال
اليس المشر	محمد الفرخان	مصطفى دودين	اسحق الفرخان

قرار رقم (١٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٠٠٠٠٠٠

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٣/٧/٩٧١ رقم م/٧٢/١٠٥١٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نصوص قانون مؤسسة الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ ونظام موظفي مؤسسة الاسكان رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٦ الصادر بمقتضى قانون مؤسسة الاسكان المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ وبيان ما اذا كان يتوجب العمل باحكام المادة الثالثة من هذا النظام التي لائتمن خدمات موظفي المؤسسة مقبولة للتقاعد ام ان خدماتهم تعتبر مقبولة للتقاعد عملا بالفقرة (ج) من المادة الثامنة من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس الوزراء الموجه لوزير المالية بتاريخ ٢٩/٤/٩٧١ وكتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧١ وكتاب وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٩/٤/٩٧١ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

ان الفقرة (ج) من المادة الثامنة من قانون مؤسسة الاسكان المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٥ والفقرة (ج) من المادة الثامنة من قانون مؤسسة الاسكان رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٨ الذي حل محل القانون المؤقت المذكور قد وردتا بالنص التالي : (يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المؤسسة وتحديد شروط استخدامهم وعزلهم او انتهاء استخدامهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وتقاعدهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام يضعه المجلس اذا رأى ضرورة لذلك ، ولى ان يتم وضع مثل هذا النظام يخضع موظفو المؤسسة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين واحكام قانون التقاعد المعمول بهما في الحكومة) .

ويستفاد من هذا النص ان الشارع اعتبر خدمات موظفي المؤسسة خاضعة للتقاعد اعتبارا من تاريخ نفاذ القانون المذكور على ان تطبق بحكم الاحكام المبينة بقانون التقاعد المدني . غير انه اجاز لمجلس المؤسسة ان يضع نظاما للتقاعد يستمضي به عن الاحكام الواردة بقانون التقاعد المدني اذا رأى ضرورة لذلك .

ولهذا فان النظام الذي يوضع لهذا الغرض يجب ان ينص على خضوع موظفي المؤسسة للتقاعد انسجاما مع نص القانون ذاته ، واي نظام يوضع على خلاف ذلك يكون مخالفا للقانون ولا يعمل به .

وحيث ان المادة الثالثة من نظام موظفي مؤسسة الاسكان قد نصت على ان خدمات موظفي المؤسسة غير مقبولة للتقاعد ، فان هذا النص يعتبر مخالفا للقانون وخارجا عن نطاق احكامه فلا يجوز العمل به بل يتوجب العمل باحكام الفقرة (ج) من المادة الثامنة من قانون مؤسسة الاسكان وتطبيق احكام قانون التقاعد المدني على موظفي المؤسسة الى ان يوضع نظام للتقاعد على الوجه المبين آتيا .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩/٩/١٩٧١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
للشؤون البلدية والقروية	رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
مدير مؤسسة الاسكان	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريفي	موسى السكاك
المهندس : حميد الله النابلسي				

هذا من الشغل

قرار رقم (١٣)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

٥٥٥٥٥٥

بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧١ / ٦ / ٨ رقم ن / ١٤ / ٦ / ٨٨٨٩ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٨ وبيان ما اذا كان حكم الفقرة (د) من المادة ١٦١ الذي لا يميز اعطاء رخصة لسوق سيارة عمومية الا لمن كان اردنيا ينطبق ايضا على طالب رخصة السوق المؤقتة المبحوث عنها في الفقرة الثامنة من المادة ١٥٩ وهل يمنع اصدار نظام بمقتضى هذه الفقرة يميز اعطاء رخصة السوق المؤقتة لغير الأردني .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية الموجبة لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧١ / ٦ / ٥ وتديق النصوص القانونية يبين :

١ - ان الفقرة (د) من المادة ١٦١ من قانون النقل على الطريق حسبها عدلت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ٩٦٠ تنص على ما يلي (على الرغم مما جاء في هذه المادة لا تعطى رخصة لسوق سيارة عمومية الا لمن كان اردنيا) .

٢ - ان الفقرة الثامنة من المادة ١٥٩ المعدلة من نفس القانون تجيز لسلطة الترخيص اصدار رخصة سوق مؤقتة طبقا لشروط تضعها هذه السلطة بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون) .

وبالرجوع للمادة ١٦١ المشار اليها نجد انها انما تبحث بالشروط الواجب توافرها في طالب رخصة السوق من الفئات (٣، ٤، ٥، ٦، ٧) .

وحيث ان رخصة السوق المؤقتة لا تدخل ضمن هذه الفئات ، فان الشرط الوارد في الفقرة (د) من هذه المادة الذي يوجب ان يكون طالب الرخصة اردنيا انما ينحصر حكمه بطالب الرخصة غير المؤقتة للسيارة العمومية ولا يشمل طالب الرخصة المؤقتة . وتأسيسا على ذلك لا يمنع اصدار نظام بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة ١٥٩ المشار اليها يميز اعطاء رخصة السوق المؤقتة لغير الأردني .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٧١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحفوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
مدير العلاقات العامة	لرئاسة الوزراء	التميز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	موسى الساكت
سالم الكسوالي	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	

قرار رقم (١٤)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٧١ / ٧ / ٣ رقم ع / ١٧ / ١٠٥١٦ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) المضافة للمادة ١١٥ من قانون العمل بمقتضى القانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ وبيان ما يلي :

١ - من اي تاريخ تبدأ مدة التقادم المبحوث عنها في هذه الفقرة وفي نشأ حق العامل المنصوص عليه في قانون العمل .
٢ - هل ان احكام القانون المؤقت المشار اليه فيما يتعلق بالتقادم - تنطبق فقط على الحقوق التي تنشأ في ظله ام انها تشمل حقوق العامل التي نشأت قبل نفاذ احكامه ولم تحصل المطالبة بها الا بعد ذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجبه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧١ / ٥ / ٣٠ وكتاب وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ ٩٧١ / ٦ / ١٠ والمراسلات المرفقة بهما وتديق النصوص القانونية يبين ان الفقرة (ب) من المادة ١١٥ المطلوب تفسيرها تنص ما يلي (مع مراعاة ما ورد في المواد السابقة لا تسع اي دعوى بالمطالبة بأية حقوق يربها هذا القانون بعد مرور سنة واحدة على نشوء الحق) .

ومن هذا النص يتضح ان الشارع اعتبر تاريخ نشوء الحق هو مبدأ سرىان مدة التقادم عليه . وحيث ان الحق - حسب المبادئ العامة - انما ينشأ وتصابه الدعوى من وقت تمام الواقعة القانونية التي هي سببه سواء اكانت تلك الواقعة عقد او ارادة منفردة او عملا غير مشروع او اثناء بلا سبب او القانون . فان ما ينبغي على ذلك ان اي حق يربته قانون العمل يعتبر ناشئا بمجرد تمام الفعل القانوني الذي هو سببه ، كأنهاء خدمة العامل لأي سبب لم يرد ذكره في المادة ١٧ او تركه العمل لأي سبب من الاسباب المبينة في المادة ١٨ بالنسبة لحقه في طلب بدل الاشعار او المكافأة مثلا . وبالتالي فان مدة التقادم على هذا الحق تبدأ من تاريخ تمام تلك الواقعة القانونية .

هذا فيما يتعلق بالنقطة الاولى ، اما فيما يتعلق بالنقطة الثانية فالاصل ان القانون الجديد يسري على الوقائع التي تحصل في مدة العمل به اما الوقائع الحاصلة تحت سلطان القانون القديم فتكون محكومة بالقواعد المقررة فيه الا اذا ادركها القانون الجديد وهي ما تزال في دور التكوين او الانقضاء فحينئذ تخضع لسلطان هذا القانون بما له من اثر مباشر .

وتأسيسا على ذلك بما ان القانون الجديد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ قد انقضى مدة التقادم على الحقوق التي يربتها قانون العمل بحيث جعلها سنة واحدة بدلا من خمس عشرة سنة ، فان احكامه مسن هذه الجهة تسري على الحقوق التي تنشأ في ظله كما تسري ايضا على الحقوق التي نشأت قبل نفاذه وادركها قبل انقضاءها بالتقادم العادي وقبل المطالبة بها . ويكون مبدأ سرىان السنة في هاتين الحالتين من تاريخ نفاذ القانون الجديد ما لم يكن الباني من مدة التقادم العادي عند نفاذ القانون الجديد اقل من سنة فحينئذ تطبق احكام التقادم حسب القانون القديم ولا تسع الدعوى في هذه الحالة بعد مرور المدة الباقية .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٧١

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الشؤون	المستشار الحفوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
الاجتماعية والعمل	لرئاسة الوزراء	التميز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	موسى الساكت
مدير دائرة العمل	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	
لاجي عبد العزيز				

هكذا منذ الاجل